مختارات عن

السنن الأربعة

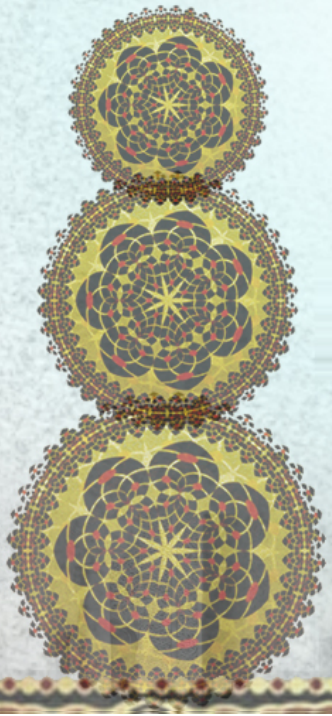

انتقاء

محمد زياد التكلة

مختاراتٌ
عن السُّنَن الأربعة

انتقاء

محمد زياد بن عُمر التُّكْلَة

1447 – 2025م

نشرة خاصة للقراءة ببرنامج «عليكم بسنّتي»

مجرَّدة عن الإحالات والمراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

أمّا بعد:

فهذه شَذَراتٌ ومختاراتٌ حول السُّنن الأربعة وأصحابها، بمناسبة خَتْمِ برنامج القراءة لكتاب: «الصَّحيح والحَسَن من جامع السُّنَن» للشيخ الدكتور وليد الحَمْدان وفقه الله، ضمن برنامج: «عليكم بسُنَّتي»، جزى الله القائمين عليه خيرًا.

وقد سَبَق هذا البرنامج قراءةٌ لكتابه: «جامع الصَّحيحَيْن»، وتُليتْ أواخرَه مختاراتٌ عن الصَّحيحَيْن.

وجَمَعَ مؤلِّفُه زوائد السُّنَن الأربعة على الصَّحيحَين، وسمّاه «جامع السُّنَن»، ورأى بعدُ أن يقتصر منه على ما حُكِمَ عليه بالصِّحّة والحُسْن؛ ليكون مكمِّلًا لجامع الصَّحيحَين في الأَخْذِ بالثابتِ من الحديث.

* * *

الكلام عن السُّنن الأربعة، والكتب الخمسة

والسُّنن الأربعةُ هي: لأبي داود، والتِّرْمِذيّ، والنَّسَائيّ، وأضيف لها رابعًا سُنَنُ ابن ماجَه، وتَبِعَ الناسُ فيه الحفّاظَ محمدَ بنَ طاهر المقدسيَّ -في شُروطه وأطرافه-، وأبا القاسم ابنَ عَسَاكر -في أطرافه والمعجم المشتَمِل-، وعبدَ الغني المقدسيَّ -في الكَمَال والعُمدة الكبرى-، فمن بعدَهم. ويُطلق على الأربعة مع الصَّحيحَين الكتب السِّتَّة، ويُقال لها دون سُنَن ابنِ ماجَه: الكتبُ الخمسة، وهي أهمُّ مصادر الحديث النَّبويّ على ما استقرَّ عند الحُفّاظ، ونصُّوا أنَّها أصول كتب الإسلام.

فقال عنها الحافظ أبو طاهر السِّلَفيُّ في مقدِّمة إملاء معالم السُّنَن: «اتّفق على صحَّتها علماءُ الشَّرق والغَرْب، والمخالفون لهم كالمتخلِّفين عنهم بدار الحَرْب». وقال قُبيلَه بما يُفسِّر إجمالَه: «الكتب الخمسة التي اتَّفق أهل الحَلِّ والعَقْدِ من الفقهاء وحُفّاظ الحديث النُّبهاء على قَبولها والحُكْمِ بصحّة أصولها». وقال النَّووي في الإرشاد: «ومُراد السِّلَفيّ أن معظم الكتبِ الثَّلاثةِ سوى الصحيحين يُحتجُّ به». وقال الذهبيُّ في التاريخ: «وهذا محمولٌ منه على ما سكتوا عن توهينه». قلتُ: وعلى ما سبق يُحمل كلام من أطلق عليها أو على أفرادها وَصْفَ الصِّحاح. وقال النَّوَويُّ إنّه لا يَخرُج عنها من الحديث الصَّحيح والحسن إلا اليسيرُ. وقال هو وغير واحدٍ عنها: إنّها أصول الإسلام.

وقال الحافظ أبو سعيد ابن السَّكَن لمّا سئل عمّا يُقتصَر عليه من كُتب الحديث: «هذه قواعد الإسلام: كتابُ مسلم، وكتاب البخاري، وكتاب أبي داود، وكتاب النَّسائي».

وقال الحافظ أبو عبد الله ابن مَنْدَه: «الذين خرّجوا الصَّحيح، وميَّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصَّواب أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخاري، وأبو الحسين مُسْلم بن الحَجّاج القُشيريُّ، وبعدهما أبو داود سُليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شُعيب النَّسَائيُّ».

وقال الحافظ أبو موسى الحازميُّ في شروطه إن كتب الأئمّة الخمسة هي المعتمَدُ عليها في نَقْلِهم وحُكْمِهم.

وقال الحافظ الإسْعِرْدي في فضائل الجامع: «وكتابُه أحد الكتب الخمسة التي اتَّفق أهلُ الحَلِّ والعَقْد، والفَضْل والنَّقْد، من العلماء والفقهاء، وحفّاظ الحديث النُّبهاء؛ على قَبولها، والحكم بصحة أصولها، وما وَرَد في أبوابها وفُصولها».

ومن اللَّطائف فيها قول أبي بكر ابن العَرَبي المالكي في سراج المُريدين: «فعوِّلوا منها على ما قَبَضَتْه يَدُ الإسلام وحازَتْهُ على الأُمّة وشَدَّتْ عليه كَفُّها، والكَفُّ المذكورة بأناملها هي: الكتبُ الخمسة؛ البخاريُّ، ومسلم، والتِّرْمذي، وأبو داود، والنَّسَائي». وقال: «فاقتصروا على يد الإسلام إن أردتم أن تقبضوا بها على الإسلام، وتَتَحقَّقوا الفوزَ إلى دار السَّلام». وقال: «واعتمدوا من أحاديث الكَفِّ

على ما صَحّ وثَبَت». قلت: وهذا ما أفرده صاحب الكتاب المقروء في البرنامج: «الصَّحيح والحسن من جامع السُّنن».

نعم؛ ووَصَف ابنُ رُشيد السَّبْتيُّ في إفادة النَّجيح الكتبَ الخمسة بكَفِّ الإسلام. وقال عبد الحي الكَتّاني في التَّراتيب الإدارية: «الكتب الستّة التي هي مِعْصَمُ الإسلامِ وساعدُه».

وقال أبو السَّعادات المبارَكُ ابن الأَثير عن الخمسة –مع إضافته للموطّأ– : «هي أمُّ كتب الحديث، وأشهرُها في أيدي الناس، وبأحاديثها أَخَذ العلماء، واستدلّ الفُقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مباني الإسلام. ومُصنِّفوها أشهرُ علماء الحديث، وأكثرُهم حفظًا، وأعرفُهم بمواضع الخطأ والصَّواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف».

وقال الحافظ أبو الحَجّاج يوسُف المزّيُّ في مقدمة تحفة الأشراف: «الكتب الستّة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مَدَار عامة الأحكام».

وقال في مقدّمة تهذيب الكمال عن مصنَّفات الحديث الكثيرة: «وكان من أحسنِها تصنيفا، وأجودِها تأليفا، وأكثرِها صوابًا، وأقلِّها خطأً، وأعمِّها نَفْعًا، وأَعْوَدِها فائدةً، وأعظمِها بركةً، وأيسرِها مَؤونةً، وأحسنِها قَبولًا عند الموافق والمخالف، وأجلِّها موقعًا عند الخاصّة والعامّة: صحيحُ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، ثمَّ صحيحُ أبي الحسين مُسْلم بن الحَجّاج النَّيْسابوريّ، ثمَّ بعدَهما كتابُ السُّنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانيّ، ثمّ كتابُ الجامع لأبي

عيسى محمد بن عيسى التِّرْمِذي، ثمّ كتابُ السُّنن لأبي عبد الرحمن أحمد بن شُعيب النَّسَائي، ثم كتابُ السُّنَن لأبي عبدالله محمد بن يزيدَ المعروف بابن ماجَه القَزْويني؛ وإن لم يبلغ دَرَجَتَهم.

ولكلٍّ واحدٍ من هذه الكتب السِّتّة مزيّةٌ يعرفُها أهل هذا الشأن، فاشتَهَرَتْ هذه الكتبُ بين الأنام، وانتشرت في بلاد الإسلام، وعَظُم الانتفاعُ بها، وحَرِصَ طُلّابُ العلم على تحصيلها، وصُنِّفت فيها تصانيف، وعُلِّقت عليها تعاليق». الخ. وسَرَد فصلًا فيما رُوي عن الأئمّة في فضيلة هذه الكتب السِّتّة.

وقال أبو جعفر ابن الزُّبير الغَرْناطي: «أَولى ما أُرْشِدُ إليه ما اتَّفَقَ المسلمونَ على اعتماده، وذلك الكتبُ الخمسة، والموطّأُ الذي تقدَّمَها وضْعًا، ولم يتأخَّر عنها رُتبةً، وقد اختلفتْ مقاصِدُهُم فيها، وللصَّحيحَيْن فيها شُفُوفٌ، وللبخاريّ لمن أراد التفقُّهَ مقاصدُ جميلةٌ، ولأبي داود في حَصْر أحاديثِ الأحكام واستيعابِها ما ليسَ لغيره، وللتِّرْمِذيّ في فنون الصِّناعة الحديثية ما لم يُشارِكْه غيرُه، وقد سَلَكَ النَّسَائيُّ أغمضَ تلك المسائل وأجلَّها».

وقال الذَّهبيُّ في تاريخه: «الأصول السِّتّة التي عليها العَقْدُ والحَلّ».

وقال ابن كَثير في تاريخه: «الكتب السِّتّة التي يرجع إليها العلماء في سائر الآفاق والأرجاء».

والكلام عنها كثيرٌ في القديم والحديث، فنكتفي بما تقدَّم عنها مجموعةً.

* وأما على الإفراد في السُّنَن الأربعة وأصحابها على وجه الإيجاز:

* * *

1- فالإمامُ أبو داود:

هو سُليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بَشير بن شَدّاد الأَزْديُّ السِّجِسْتانيُّ -على الأشهر في نسبه-. وسِجِسْتانُ إقليم يقع غالبُه اليوم في أفغانستان.

أحد أكابر الحفاظ ممّن رَحَل وطَوَّف، وجَمَع وصَنَّف.

وُلد في سِجِسْتانَ سنة اثنتين ومائتين، واستقدمه الأميرُ أبو أحمد الموفَّقُ العبّاسيُّ من بغداد إلى البَصْرة لإعمارها بالحديث بعد ثورة الزَّنْج، وتوفّي بها سنة خمس وسبعين ومائتين.

كان قد صنَّف سُنَنه قديمًا وهو مرابطٌ في ثَغْرِ طَرَسوس، وقال إنه انتخبه من خمسمائة ألف حديث. ويقال إنّه عَرَضه على شيخه الإمام أحمد بن حَنْبَل، فاستجاده واستحسنه.

قال إبراهيم الحَرْبي لما صنّف أبو داود هذا الكتاب: «أُلين لأبي داود الحديثُ، كما أُلين لداود عليه السلام الحديدُ». وقال محمد بن إسحاق الصَّغَاني مثله.

وقال محمد بن مَخْلَد: «كان أبو داود يَفِي بمذاكرة مائة ألف حديث، ولما صنَّف كتابَ السُّنَن وقَرَأه على الناس؛ صار كتابُه لأصحاب الحديث كالمصحف يتّبعونه ولا يخالفونه، وأقرَّ له أهلُ زمانه بالحفظ والتقدُّم فيه».

وقال أبو سليمان الخَطّابيُّ في شَرْحه له: «لم يصنَّف في علم الدّين كتابٌ مثلُه، وقد رُزق القَبول من الناس كافّةً، فصار حَكَمًا بين فِرَق العلماء وطبقات الفُقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكُلٍّ فيه وِرْدٌ ومنه شِرْب، وعليه مُعَوَّلُ أهلِ العراق وأهلِ مِصْر وبلاد المغرب، وكثيرٍ من مُدُن أقطار الأرض». وقال: «وسمعتُ ابنَ الأعرابيّ يقول -ونحن نسمع منه هذا الكتاب؛ فأشار إلى النُّسخة وهي بين يديه-: لو أنَّ رجلًا لم يكن عنده من العلم إلاّ المصنَّفُ الذي فيه كتابُ الله؛ ثمّ هذا الكتاب، لم يَحْتَجْ معهما إلى شيءٍ من العلم بَتَّةً. قال أبو سليمان: وهذا كما قال؛ لا شَكَّ فيه». وقال: «وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمّهات السُّنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدِّما سَبَقه إليه، ولا متأخِّرًا لَحِقَه فيه».

وقد قال أبو داود نفسُه في رسالته إلى أهل مكّة: «ولا أعلم شيئًا بعد القرآن ألزمَ للناسِ أن يتعلّموا من هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلًا أن لا يكتبَ من العلم -بعدما يكتب هذه الكتب- شيئًا، وإذا نَظَرَ فيه وتدبَّرَه وتفهَّمَه حينئذٍ يعلم مقدارَه».

وقال الحافظ زكريّا الساجي: «كتابُ الله أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عَهْدُ الإسلام».

وسأل الحافظُ أبو عمر ابنُ عبد البَرّ شيخَه الحافظ أبا القاسم خَلَفَ ابنَ القاسم ابن الدَّبّاغ: «أيُّهما أحبُّ إليك؛ كتابُ البخاري أو كتابُ أبي داود»؟

قال: «كتابُ أبي داود أَحْسَنُهما وأَمْلَحُهما». وقال ابن عبد البرّ: وسمعت محمد بن إبراهيم بن سعيد الحافظ -وهو المعروف بابن أبي القَرَاميد القُرْطُبي- يقول: «خيرُ كتابٍ أُلِّف في السُّنَن كتابُ أبي داود السِّجِسْتاني».

وقال النَّووي: «ينبغي للمشتغل بالفقه وبغيره الاعتناءُ بسنن أبي داود، وبمعرفته التامّة، فإنّ معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحْتَجُّ بها فيه، مع سهولة مُتناوَلِه، وتَلخيص أحاديثه، وبَرَاعة مصنِّفه، واعتنائه بتَهذيبه».

وقال الحافظُ أبو طاهر السِّلَفيُّ:

أَوْلى كتابٍ لذي فِقْهٍ وذي نَظَرِ ... ومن يكونُ من الأوزار في وَزَرِ
ما قَدْ تولّى أبو داودَ محتسِبًا ... تأليفَه فأتى كالضَّوء في القَمَرِ
لا يستطيعُ عليه الطَّعْنَ مبتدعٌ ... ولو تَقَطَّع من ضِغْنٍ ومن ضَجَرِ
فليسَ يوجدُ في الدُّنيا أصحُّ ولا ... أقوى من السُّنَّةِ الغَرّاءِ والأَثَرِ
وكلُّ ما فيه من قولِ النَّبِيِّ ومِنْ ... قولِ الصَّحابة أهلِ العلم والبَصَرِ
يَرويه عن ثقةٍ عن مثلِه ثقةٍ ... عن مثله ثقةٍ كالأَنْجُمِ الزُّهُرِ
وكان في نَفْسِه فيما أُحِقُّ ولا ... أَشُكُّ فيه إمامًا عاليَ الخَطَرِ
يَدري الصَّحيحَ من الآثار يحفظُه ... ومَنْ روى ذاكَ من أُنثى ومن ذَكَرِ
محقِّقًا صادقًا فيما يجيءُ به ... قد شاعَ في البَدْوِ عنهُ ذا وفي الحَضَرِ

والصِّدْقُ للمرءِ في الدارَيْنِ مَنْقَبةٌ ما فوقَها أبدًا فخرٌ لمفتَخِرِ

وقال الحافظ ابنُ حَجَر في قصيدةِ خَتْمِ السُّنن بديوانه:

مِنْ كلِّ حَبْرٍ تابعٍ سُننَ الهُدى ولّى على أَثَرِ الهُداةِ حَميدا

مثلِ البخاريْ ثمَّ مسلمٍ الذي يتلوه في العَليا أبو داودا

فاقَ التَّصانيفَ الكبارَ بجمعه الـ أحكامَ فيها يبذلُ المَجْهودا

قد كان أقوى ما رأى في بابِهِ يأتي به ويحرِّرُ التَّجويدا

فجزاه عنّا اللهُ أفضلَ ما جَزَى مَنْ في الديانةِ أبطلَ التَّرْديدا

هذا؛ ولسُننه عدّة روايات، أشهرُها وعمدُتها رواية ورّاقه وقارئه أبي علي محمد بن أحمد اللُّؤلُؤي، فقراءتُه هي العَرْضة الأخيرة على المؤلف. وتحتوي السُّنن على 5274 حديثًا بترقيم طبعة دار الصدّيق.

* * *

2 – وأمّا الإمامُ التِّرْمِذِيُّ:

فهو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى ابن الضَّحّاك السُّلَميُّ التِّرْمِذِيّ. وترْمِذ تقع اليوم أقصى جنوب أُوزْبَكستان على نهر جَيْحُون مقابل حدود أفغانستان.

وهو أحد العلماء الحفّاظ الأعلام، صاحب التَّصانيف التي أشهرها كتاباه: الجامع المعروف بالسُّنَن، والشَّمَائل.

وُلد سنة تسعٍ ومائتين تقريبًا، وتوفي بِترْمِذ سنة تسع وسبعين ومائتين، بعد أن أضرّ سنين أواخر عمره من البكاء.

واسم سُنَنه كما صرَّح ابنُ خَيْرٍ الإشْبيلي: «الجامعُ المختصَرُ من السُّنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفةِ الصّحيح والمعلولِ وما عليه العَمَل». وجاء ذلك على بعض نُسخه الخطّيّة المتقدّمة.

ذكر الحافظ منصور بن عبد الله الخالديُّ الذُّهْلي الهَرَوي –وليس بعمدة؛ مع الانقطاع– أن الترمذيَّ قال عن جامعه: «صنّفتُ هذا الكتاب فعرضتُه على علماء الحِجَاز فرَضُوا به، وعرضتُه على علماء العِرَاق فرَضُوا به، وعرضتُه على علماء خُراسان فرَضُوا به، ومن كان في بيته هذا الكتابُ فكأنّما في بيته نَبِيٌّ يتكلَّم».

ولكن قال التِّرْمذيُّ بآخر جامعه: «جميعُ ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمولٌ به، وقد أخذ به بعضُ أهل العلم، ما خلا حديثَيْن..» وذَكَرَهُما.

وقال الحافظ أبو سعد الإدْريسي عن التِّرْمذيّ: «أحد الأئمّة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث رضي الله عنه، صنَّف كتابَ الجامع، والتواريخ، والعِلَل؛ تصنيفَ رجلٍ عالمٍ مُتْقِنٍ، كان يُضربُ به المَثَلُ في الحِفْظ».

وقال الحافظ أبو عمر ابنُ عبد البَرّ: «ثلاثةُ كتبٍ مختصرةٌ في معناها أُوثِرُها وأُفَضِّلُها: مصنَّفُ أبي عيسى التِّرْمذي في السُّنَن، والأحكامُ في القرآن لابنِ بُكير، ومختصر ابن عبد الحَكَم».

وقال الحافظُ محمدُ بن طاهر المقدسيُّ: سمعت شيخَ الإسلام عبد الله ابن محمد الأنصاري -هو الهَرَوي- يقول: «كتاب أبي عيسى التِّرْمِذيّ عندي أَفْيَدُ من كتابَي البخاري ومسلم». قلت: لِمَ؟ قال: «لأنّ كتابَي البخاري ومسلم لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامّة، وهذا كتابٌ قد شَرَحَ أحاديثَه وبيَّنَها؛ فيَصِلُ إلى فائدته كلُّ أحد من الناس من الفقهاء والمحدِّثين وغيرهما».

وقال القاضي أبو بكر ابنُ العَرَبِيّ المالكيُّ في عارِضة الأَحْوَذيّ بعد ذكر الصَّحيحَيْن والموطَّأ وما دونها من المصنَّفات: «وليس فيهم مثلُ كتاب أبي عيسى؛ حلاوةَ مَقْطَع، ونَفَاسة مَنْزَع، وعذوبةَ مَشْرَعَ، وفيه أربعةَ عشر علمًا فرائد: صنَّف؛ وذلك أقربُ إلى العمل، وأَسْنَدَ وصحَّح، وأسقم، وعَدَّدَ الطُّرُق، وجرَّح وعدَّل، وأَسْمى وأَكْنى، ووَصَل وقَطَع، وأوضحَ المعمولَ به والمتروك، وبَيَّن اختلافَ العلماء في الرَّدِّ والقَبول لآثاره، وذَكَر اختلافَهم في تأويله، وكُلُّ علمٍ من هذه العلوم أصلٌ

في بابه، فَرْدٌ في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياضٍ مُونِقة، وعلومٍ متّفقة متّسقة، وهذا شيءٌ لا يَعُمُّه إلّا العلمُ الغَزير، والتَّوفيق الكثير، والفَرَاغُ والتَّدبير».

وقال عبدُ الكريم الرافعي في الأمالي الشارحة عن التِّرمذي: «من كبار العلماء المشهورين الذين تُقْرنُ مَجاميعُهم بكتابَي البخاري ومسلم».

وقال ابن الأَثير في جامع الأُصول عن السُّنَن: «أحسنُ الكتب وأكثرُها فائدةً، وأحسنُها ترتيبًا، وأقلُّها تكرارًا، وفيه ما ليس في غيره: من ذِكْرِ المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصَّحيح، والحَسَن، والغَريب، وفيه جَرْحٌ وتعديل، وفي آخره كتابُ العِلَل؛ قد جَمَع فيه فوائدَ حَسَنة لا يخفى قَدْرُها على من وَقَف عليها».

وقال الذَّهبيُّ في النُّبلاء: «في الجامع علمٌ نافعٌ، وفوائدُ غزيرة، ورؤوسُ المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لولا ما كدَّره بأحاديث واهية، بعضها موضوعٌ، وكثيرٌ منها في الفضائل».

وقال أيضًا: «جامعُه قاضٍ له بإمامته وحِفْظِه وفِقْهِه، ولكن يترخَّص في قَبول الأحاديث، ولا يُشدِّد، ونَفَسُه في التضعيف رَحْوٌ».

ومن قصيدةٍ للزاهد القُدوة أبي العباس أحمد بن مَعَدِّ التُّجيبي الأُقْلِيشِيّ في مَدْحِ الجامع:

كتابُ التِّرْمِذيِّ رياضُ عِلْمٍ حَكَتْ أزهارُه زَهْرَ النُّجومِ
به الآثارُ واضحةٌ أُبينَتْ بألقابٍ أُقيمتْ كالرُّسومِ
فأعْلاها الصِّحاحُ وقدْ أنارَتْ نُجومًا للخُصوصِ وللعُمومِ
ومِنْ حَسَنٍ يليها أو غَريبٍ وقد بانَ الصَّحيحُ من السَّقيمِ
فعَلَّلَهُ أبو عيسى مُبِينًا معالمَه لطُلّابِ العُلومِ
فطَرَّزَهُ بآراءٍ صِحَاحٍ تَخَيَّرها أولو النَّظَرِ السَّليمِ
من العلماء والفقهاء قِدْمًا وأهلِ الفَضْلِ والنَّهْجِ القَويمِ
فجاء كتابُه عِلْقًا نَفيسًا تنافَسُ فيه أربابُ الحُلُومِ
ويَقْتَبسونَ منه نَفيسَ عِلْمٍ يُفيدُ نُفوسَهم أَسْنَى الرُّسومِ
كَتَبناه رَوَيناه لنَرْوَى من التَّسْنيمِ في دار النَّعيمِ

إلى آخر أبياته.

وقال القُطْبُ القَسْطَلّانيُّ ضمن قَصيدةٍ في مَدْحه:

أحاديثُ الرَّسولِ جَلَا الهُمومِ وبُرْءُ المرءِ من أَلَمِ الكُلومِ
فلا تَبْغي بها أبدًا بديلًا وعَرِّفْ بالصَّحيح من السَّقيمِ

وإنَّ التِّرْمذيَّ لِمَنْ تَصَدَّى لعِلْمِ الشَّرْعِ مُغْنٍ عن عُلُومِ
غَدَا خَضِرًا نَضيرًا في المَعاني فأَضْحى رَوْضَةً عَطِرَ الشَّميمِ
فمِنْ جَرْحٍ وتَعديلٍ حَوَاهُ ومن عِلَلٍ ومن فِقْهٍ قَويمِ
ومِنْ أَثَرٍ ومن أسماءِ قَوْمٍ ومن ذِكْرِ الكُنى لِصَدٍ فَهيمِ
ومن نَسْخٍ ومُشتَبِهِ الأَسَامي ومن فَرْقٍ ومن جَمْعٍ بَهيمِ
ومن قولِ الصِّحابِ وتابِعيهم بجِلٍّ أو بتَحريمٍ عَميمِ
ومن نَقْلٍ إلى الفُقَهاء يُعْزَى ومن معنًى بَديعٍ مُستقيمِ
ومن طبقاتِ أَعْصارٍ تَقَضَّتْ ومن حَلٍّ لمُنْعَقِدٍ عَقيمِ
وقَسَّمَ ما روى حَسَنًا صَحيحًا غريبًا فارتضاهُ ذَوُو الفُهُومِ
ففاقَ مُصنَّفاتِ الناس قِدْمًا ورَاقَ فكان كالعِقْدِ النَّظيمِ
وجاءَ كأنّه بَدْرٌ تَلَالا يُنير غَياهِبَ الجَهْلِ العَظيمِ
فنافِسْ في اقتباسٍ من نَفيسٍ بأنفاسٍ ودَعْ قولَ الخُصُومِ
فإنَّ الحقَّ أَبْلَجُ ليسَ تَخْفى طَلَاوتُه على الذِّهْنِ السَّليمِ
وفَضلُ العلمِ يَظْهَرُ حين يَنأى عن الأرواحِ مألوفَ الجُسومِ
فمَأْوى العِلْمِ مَرْقًى للثُّريّا ويَبْقى في الثَّرَى أَثَرُ الرُّسومِ
وليسَ العلمُ يَنْفَعُ مَنْ حَوَاهُ بلا عَمَلٍ يُعينُ على القُدومِ
كتابُ التِّرْمِذِيِّ غَدَا كتابًا يُعَطِّرُ نَشْرُه مَرَّ النَّسيمِ

إلى آخر قصيدته.

وقال ابنُ ناصر الدّين في بَديعة البَيَان:

ثمَّ ابنُ عيسى التِّرمذيْ محمَّدُ طابَ رَحيبُ عِلْمه فقَيِّدوا

هذا، وللجامع روايات عدّة، أشهرُها رواية أبي العبّاس محمد بنِ أحمد بن مَحبوبٍ المَحبوبيّ المَرْوَزيّ، وهي السائدة. وعدّة أحاديث الجامع 3956 حديثًا؛ سوى ما بآخره من العِلَل، على ما في طبعة دار الصدّيق.

3- وأمّا الإمامُ النَّسَائيّ:

فهو أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعيب بن علي بن سِنَان بن بَحْر النَّسَائيُّ، على الأشهر في سياق نَسَبه. ونَسَا تقع أطلالُها اليوم في تُرْكُمانِسْتان في ضواحي عاصمتها عَشْق آباد.

وهو أحد أئمة الحفّاظ العلماء الرَّحّالة، صاحب التَّصانيف الكثيرة، وأشهرها السُّنن، وله روايات، منها روايةُ ابنِ السُّنّيِّ المعروفةُ بالمجتبى أو السُّنن الصُّغرى، وهي التي استقرّ إطلاقُ السُّنَن عليها.

وُلد سنة خمس عشرة ومائتين، وتوفي بالرَّمْلَة على الأصحِّ سنة ثلاثٍ وثلاثمائة. ولا تصحُّ قِصَّةُ ضَرْبِه ووَفاته بسَبَبِه في مكّة.

وقال الحاكم النَّيْسابوري: «أمّا كَلَامُ أبي عبد الرحمن على فقه الحديث فأكثرُ من أن يُذكَر، ومن نَظَرَ في كتابه السُّنَن له تحيَّر في حُسْن كَلَامه».

وقال: سمعت علي بن عُمر الحافظ -وهو الدارَقُطْني- غير مرّة يقول: «أبو عبد الرحمن مقدَّم على كلِّ من يُذكر بهذا العلم في زمانه».

وروى القاضي يونُسُ بن عبد الله بن مُغيثٍ الصَّفّارُ عن أبي بكر محمد بن مُعاوية ابن الأَحْمر، عن عبد الرحيم -وكان شيخًا من مشايخ مكة من رواة الحديث المتقدِّمين-، قال: «مصنَّف النَّسَائيِّ أَشْرَفُ المصنَّفات كلِّها، وما وُضع في الإسلام مثلُه». وكان يونُسُ هذا يفضّلُه على كتاب البخاري.

وقال أبو الحَسَن المَعَافريّ القابِسِي: «إذا نظرتَ إلى ما يخرّجُه أهلُ الحديث؛ فما خرَّجه النَّسَائي أقربُ إلى الصِّحَّة مما خرَّجه غيره، بل من الناس من يعُدُّه من أهل الصَّحيح، لأنّه بَيّن عِلَل الأسانيد..». الخ.

وقال الحافظ ابنُ حَجَر في النُّكَت: «وفي الجملة؛ فكتابُ النَّسَائيِّ أقلُّ الكتب بعد الصَّحيحَيْن حديثًا ضعيفًا ورَجُلًا مجروحًا، ويقاربُه كتابُ أبي داود وكتاب التِّرمذي». وقبله قال الحازميُّ: إن أبا داود والترمذي والنسائي متقاربون في شُرُوطهم.

وممّا قال الحافظ أبو الفضل العِرَاقيُّ في أبياتٍ له:

وكُلُّهمْ من رَسولِ الله مَشْرَبُهُ ... مِنْ موْرِدٍ طَيّبٍ صافي الوُرُودِ هَني

منهمْ إمامُ نَسَاءٍ أحمدُ الثِّقَةُ الـ ... ـجَوّالُ في طلَب الآثار والسُّنَنِ

أَعْظِمْ به من تَقيٍّ قَانتٍ وَرِعٍ ... إمَامِ صِدْق عَلَى الأخْبَار مُؤْتَمَنِ

كتَابُهُ السُّنَنُ المشهورُ إنَّ له في القَلبِ وَقْعًا على ما صَحَّ من سُنَنِ

وكَمْ لَه من تَصَانيفٍ زَكَتْ وَسَمَتْ أتَى بها باخْتِرَاعٍ مُبْدَعٍ حَسَنِ

وقال الحافظ الجمالُ ابن ظَهيرة:

واللهَ أسألُ رحمةً من فضله للحافظِ النَّسَئيّ ذي الإتقانِ

فكتابُه فيه فوائدُ جمَّةٌ يَرقى بها في جنّة الرّضوانِ

وقال ابنُ ناصر الدين:

وأحمدٌ فتى شُعيبِ بنِ عليّ النَّسَئيُّ شأنُه ذاكَ جَلِيّ

قلت: وعدّة أحاديثه 5758 حديثًا في طبعة دار الصدِّيق.

* * *

4- وأمّا ابنُ ماجَه:

فهو أبو عبد الله محمد بن يَزيد ابنُ ماجَه الرَّبَعي مولاهم القَزْويني. وماجَه -بجيمٍ مخفَّفةٍ مفتوحةٍ بعدها هاءٌ ساكنة- هو لقب يَزيد على الأشهر. وقَزوين اليوم شَمَالي إيران، قريبٌ من بحر قَزْوين.

إمامٌ حافظٌ كبيرٌ رحّالة، كان حافظ قَزْوين ونواحيها، وله مصنّفات؛ أشهرها السُّنَن والتَّفسير والتاريخ.

وُلد سنة تسع ومائتين، وتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

ونُقل عن ابن ماجَه أنّه قال: «عرضتُ هذه السُّنن على أبي زُرْعَةَ الرازي، فنَظَرَ فيها، وقال: أظنُّ إنْ وَقَعَ هذا في أيدي الناس تعطَّلت هذه الجوامع أو أكثرها. ثم قال: لعلَّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا، ممّا في إسناده ضعفٌ، أو نحو ذا». قلت: يعني بالجوامع الكتب.

ونُقل عن أبي زُرْعةَ أيضًا قولُه: «طالعتُ كتاب أبي عبد الله بن ماجَه؛ فلم أجد فيه إلا قدرًا يسيرًا مما فيه شيء». وذكر قريب بضعة عشر، وكلامًا هذا معناه. قال ناقلُه محمد بن طاهر المقدسي الحافظُ: «وحَسْبُكَ من كتابٍ يُعرض على أبي زُرْعةَ الرازيّ ويَذكرُ هذا الكلامَ بعدَ إمعان البَصَرِ والنَّقْد. ولَعَمْري إنَّ كتابَ أبي عبد الله ابنِ ماجَه مَنْ نَظَرَ فيه عَلِمَ منزلةَ الرَّجُلِ من حُسْن التَّرتيب، وغَزَارة الأبواب وقلّة الأحاديث، وترك التَّكرار، ولا يوجد فيه من النَّوازل والمراسِل والمقاطيع والرواية عن المجروحين إلّا قَدْرُ ما أشار إليه أبو زُرعة. وهذا الكتابُ وإنْ

لم يشتهرْ عند أكثر الفقهاء فإنَّ له بالرَّيِّ وما والاها من ديار الجبل وقُوهِسْتان ومازَنْدَران وطَبَرِسْتان شأنًا عظيمًا عليه اعتمادُهم وله عندهم طرق كثيرة، وقد ذُكر له في تاريخ قَزْوين ما يَعرفُ به الجاهلُ قَدْرَه ومَنْزلتَه».

وقال الحافظان الذَّهبيُّ وابنُ حَجَر بأنَّ مراد أبي زُرعة: الموضوعاتُ أو الأحاديثُ شديدة الضَّعف، فأما الضِّعافُ فيه فكثيرةٌ.

وقال الرافعيُّ في التّدوين: «يُقرَنُ سُنَنُه بالصَّحيحَيْن وسنن أبي داود والنَّسَائي وجامع التِّرْمِذي».

وذكر سُنَنَه الحافظُ ابن الصَّلَاح في شَرْح مُشْكِل الوَسيط تاليًا للكتب الخمسة.

وقال المحدِّث القاسم التُّجيبي: «هو سادس الكتب المعتمَدة في السُّنّة، وقد شَرِكَ مصنِّفُه الأئمَّةَ الخمسةَ المذكورين في أكثر مشايخهم رحمةُ الله عليهم أجمعين، وهو غَزيرُ الأبواب، كثيرُ الصَّواب، ويحتوي على أربعة آلاف حديث».

وقال ابن كَثير في اختصار علوم الحديث: «وهو كتابٌ قويُّ التَّرتيب في الفقه». وقال في تاريخه: «صاحبُ كتاب السُّنَن المشهورة، وهي دالَّةٌ على عَمَله وعِلْمه، وتبحُّره واطِّلاعه، واتِّباعه للسُّنّة النَّبويّة في الأصول والفروع».

وقال الحافظ ابن حَجَر في النُّكَت: «وإنّما عَدَل ابنُ طاهر ومن تَبِعَه عن عدِّ الموطَّأ إلى عَدِّ ابنِ ماجه؛ لكَونِ زيادات الموطَّأ على الكتب الخمسة من

الأحاديث المرفوعة يسيرةً جدًّا، بخلافِ ابنِ ماجَه، فإنَّ زياداته أضعافُ زياداتِ الموطَّأ، فأرادوا بضَمِّ كتابِ ابن ماجَه إلى الخمسة تكثيرَ الأحاديث المرفوعة، والله أعلم».

وقال الحافظ ابن ناصر الدّين الدِّمَشْقي في بَديعة البَيَان:

ابنُ يَزيدَ ماجَةَ القَزْويني راوٍ جَلَا عوارفَ الفُنونِ

ويقول كاتبُه:

إذا ما رُمتَ تبويبًا وفِقْهًا متينًا فاقتفي سُنَنَ ابنِ ماجَه
بَدَا بكتاب سُنّةِ مصطفانا مقدِّمةً أضاءتْ كالزُّجاجة
وأحسنَ رَصْفَه وحَوَى جُمانًا يُرصِّعُ من أخي الآثار تاجَه
فـ(كَفُّ الدِّين) زادَ به ثباتًا بِمِعْصَمِه كَفَى عمّا أهاجَه

هذا؛ وأشهر رواة الكتاب عن مؤلِّفه هو الحافظُ أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سَلَمة القَطّانُ، وله زياداتٌ في عدة مواضع، وعدد أحاديث السُّنن 4341 حديثًا في طبعة دار الصدّيق.

* * *

خاتمة

* فهذا ما يسَّر الله من جَمْعِه وتَلخيصه في ورقاتٍ معدودات، ومن رامَ التوسُّعَ في الكلام عن السُّنن الأربعةِ وأصحابِها -رحمهم الله- فدُونَه أصولُ المتقدّمين، ومنها كتب خُتومِها؛ ولا سيّما للحافظ السَّخَاويّ، ولعبد الله البَصْري، وللمُحْدَثين: مقدّمات طبعاتها المحقَّقة المجوَّدة -مثل طبعات مؤسسة الرِّسالة، ودار التَّأصيل، ودار الصِّدّيق-، والمداخل النافعة المفرَدة لها، ولا سيّما التي أخرجتها وِزارةُ الأوقاف الكُويتيّة.

ومن أُحيل على مَلِيٍّ فليَحْتَل، وبالله نَستعينُ وعليه نتوكَّل.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وآله وصَحْبِه أجمعين.

* * *

فَرَغ منه جامعُه ليلة الجمعة، الثاني من جُمادى الأولى سنة 1447.

الفهرس

المقدمة..... – 4 –

الكلام عن السُّنن الأربعة، والكتب الخمسة..... – 5 –

1– فالإمامُ أبو داود:..... – 10 –

وقال الحافظُ أبو طاهر السِّلَفيُّ: ..... – 12 –

وقال الحافظ ابنُ حَجَر في قصيدةِ خَتْمِ السُّنن بديوانه:..... – 13 –

2 – وأمّا الإمامُ التِّرْمِذِيُّ:..... – 14 –

3– وأمّا الإمامُ النَّسَائيّ:..... – 19 –

4– وأمّا ابنُ ماجَه:..... – 22 –

خاتمة ..... – 25 –

الفهرس..... – 26 –